الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٠
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٦/١/٢٩
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

مراجعة مقال (Article review)

النظام الإقليمي العربي في ظل التحديات الراهنة

The Arab regional system in light of current challenges

نشر هذا المقال للباحث ((أحمد روابحي)) وبمشاركة الباحث ((عبد الحفيظ هارون جبابلية))، في مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة، العدد (١)، المجلد (٩)، سنة ٢٠٢٤.

م.م. هاله سالم خلف محمد
Assist lecturer Hala Salem Khalaf Mohammed
جامعة كركوك/ كلية علوم الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات/ العراق
University of Kirkuk, College of Computer Science and Information Technology, Iraq
hallasalem@uokirkuk.edu.iq

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

أولًا: مقدمة

ينتمي البحث إلى حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ويركّز على تحليل واقع النظام الإقليمي العربي في ضوء التحولات والتحديات السياسية والأمنية التي تشهدها المنطقة. ينطلق المقالة من فرضية أساسية مفادها أن النظام الإقليمي العربي يعاني من حالة هشاشة بنيوية ناجمة عن تداخل عوامل داخلية وأخرى خارجية، ما جعله عاجزًا عن التكيّف الفعّال مع التحديات الراهنة، مقارنة بأنظمة إقليمية أخرى أكثر تماسكًا وتنظيمًا.

واما بالنسبة الى إشكالية الدراسة فهي تعكس وعيًا واضحًا بطبيعة التعقيد الذي يطبع واقع النظام الإقليمي العربي، إذ تنطلق من فرضية مفادها أن أزمة هذا النظام ليست نتاج عامل واحد، بل حصيلة تفاعل مركّب بين متغيرات داخلية على مستوى الدولة القطرية، ومتغيرات إقليمية ودولية أفرزتها البيئة السياسية–الأمنية الراهنة. ويُحسب للإشكالية أنها لا تختزل التحديات في البعد الخارجي فقط، بل تربطها بالبنية الداخلية للنظام العربي، وهو مدخل تحليلي متقدم مقارنة بالقراءات التبسيطية.

غير أن الإشكالية، رغم شموليتها، تطرح في الوقت ذاته تحديًا منهجيًا يتمثل في اتساع نطاقها التحليلي؛ إذ تجمع بين مستويات ثلاثة (المحلي، الإقليمي، الدولي) دون تحديد واضح لآليات التفاعل فيما بينها، أو ترتيبها من حيث التأثير السببي. فالإشكالية تُظهر حجم التحديات، لكنها لا تحسم ما إذا كانت هذه التحديات ناتجة أساسًا عن خلل بنيوي داخلي، أم عن ضغوط خارجية، أم عن تفاعل متزامن يصعب فصله تحليليًا.

أما السؤال المركزي المتعلق بـ«حجم وشكل المتغيرات السياسية–الأمنية»، فيتميز بكونه سؤالًا مفتوحًا يسمح بتعدد زوايا التحليل، إلا أن طابعه الوصفي–الاستكشافي يغلب على طابعه التفسيري. فالسؤال يركّز على توصيف المتغيرات أكثر من تركيزه على تفسير آليات تأثيرها أو قياس وزنها النسبي في إضعاف بنية النظام الإقليمي العربي، وهو ما ينعكس لاحقًا على طبيعة النتائج التي تميل إلى التشخيص العام أكثر من بناء نموذج تفسيري دقيق.

وبناءً عليه، يمكن القول إن إشكالية المقالة قوية من حيث تشخيص حجم الأزمة وتعقيدها، لكنها تحتاج – لو أُريد تعميقها نظريًا – إلى مزيد من الضبط المفاهيمي والمنهجي، سواء عبر تحديد المتغيرات الأكثر تأثيرًا، أو عبر الفصل التحليلي بين أزمة البنية وأزمة الأداء داخل النظام الإقليمي العربي. ومع ذلك، تظل الإشكالية إطارًا

مناسبًا لفهم مأزق النظام العربي الراهن، وتشكّل قاعدة صلبة لنقاش علمي أوسع حول مستقبل الإقليم العربي في ظل التحولات الدولية المتسارعة.

ثانيا: المنهج المعتمد وبنية التحليل

اعتمد الباحثان على المنهج الوصفي–التحليلي في دراسة واقع النظام الإقليمي العربي، من خلال تتبع مظاهر الضعف والتحديات التي تواجهه، سواء على مستوى العلاقات البينية بين الدول العربية أو في إطار تفاعله مع البيئة الإقليمية والدولية.

ويُعد هذا المنهج ملائمًا من حيث المبدأ لدراسة ظاهرة سياسية مركبة، إلا أن الاقتصار عليه دون توظيف أطر نظرية من حقل العلاقات الدولية، مثل نظرية الأنظمة الإقليمية أو المقاربات البنائية والمؤسسية، قلّل من قدرة المقالة على الانتقال من الوصف إلى التفسير العميق للأسباب البنيوية للأزمة.

ثالثا: التحديات الداخلية للنظام الإقليمي العربي

تُبرز المقالة جملة من التحديات الداخلية التي تعيق فاعلية النظام الإقليمي العربي، من أبرزها:

١. تباين المصالح الوطنية بين الدول العربية، وما يترتب عليه من غياب رؤية استراتيجية موحدة.
٢. الانقسامات السياسية والإيديولوجية التي أضعفت الثقة المتبادلة بين الأنظمة العربية.
٣. ضعف المؤسسات الإقليمية، وعلى رأسها جامعة الدول العربية، من حيث القدرة على تنفيذ القرارات أو فرض الالتزامات الجماعية.
٤. غياب آليات فعالة لتسوية النزاعات العربية–العربية.

وتخلص المقالة إلى أن هذه التحديات أسهمت في إفراغ النظام الإقليمي العربي من مضمونه الفعلي، وتحويله إلى إطار شكلي أكثر منه أداة حقيقية للتنسيق والتكامل.

رابعا: التحديات الخارجية وتأثير البيئة الدولية

إلى جانب العوامل الداخلية، تؤكد المقالة أن النظام الإقليمي العربي يتعرض لضغوط خارجية متزايدة، تتمثل في[١]:

- تدخل القوى الكبرى في الشؤون العربية.
- تصاعد نفوذ قوى إقليمية غير عربية داخل المجال العربي.
- تحولات النظام الدولي نحو التعددية القطبية، وما تفرضه من إعادة توزيع لموازين القوة.

وترى المقالة أن هشاشة النظام الإقليمي العربي جعلته أكثر قابلية للاختراق الخارجي، حيث تحوّلت بعض الأزمات العربية إلى ساحات صراع إقليمي ودولي، في ظل غياب موقف عربي موحد قادر على إدارة هذه التفاعلات.

خامسا: النتائج التي توصلت إليها المقالة

١. اختلال علاقة الدولة– المجتمع في النظم العربية

تشير النتيجة الأولى إلى أن الأزمة في النظام الإقليمي العربي لا تبدأ من المستوى الإقليمي، بل من الوحدة الأساسية للنظام السياسي: علاقة الدولة بالمجتمع .ويستند الباحثان هنا إلى نموذج جويل ميغدال الذي يفسّر العلاقة السالبة عندما تعجز الدولة عن بناء علاقة تفاعلية متوازنة مع المجتمع[٢].

ويُفهم من ذلك أن:

- الدولة العربية تعاني ضعفًا في الشرعية التمثيلية أو في القدرة على استيعاب المطالب المجتمعية.
- المجتمع في المقابل لا ينخرط بوصفه شريكًا فاعلًا في صنع القرار، بل يتحول إلى مجال توتر أو مقاومة أو انكفاء.

هذا الاختلال البنيوي ينعكس مباشرة على قدرة الدولة على الاندماج في نظام إقليمي متماسك، لأن الدولة التي تعاني هشاشة داخلية لا يمكنها الإسهام بفاعلية في بناء نظام إقليمي قوي.

٢. الاختلالات البنيوية في النظام الإقليمي العربي

تؤكد النتيجة الثانية أن النظام الإقليمي العربي يعاني من خلل بنيوي في علاقاته البينية، حيث لا تُدار العلاقات العربية وفق منطق المصلحة الجماعية أو الرؤية القومية الشاملة، بل وفق اعتبارات التحالفات الظرفية والتكتلات الأيديولوجية والمصالح النفعية الضيقة. ([٣])

ويكشف هذا الطرح أن النظام العربي لم ينجح في التحول منفضاء جغرافي مشترك إلى نظام إقليمي متكامل قائم على التنسيق المؤسسي، وهو ما يجعل العلاقات العربية–العربية أقرب إلى نمط الصراع أو التنافس، بدل أن تكون علاقات تكامل أو تعاون استراتيجي طويل الأمد.

٣. الفجوات البنيوية واستغلال القوى الخارجية

تربط النتيجة الثالثة بشكل مباشر بين الاختلال الداخلي والتدخل الخارجي، إذ ترى أن حالة التصدّع داخل النظام العربي أوجدت فجوات بنيوية، تحولت إلى مداخل استراتيجية للقوى الإقليمية والدولية.

ويعني ذلك أن[٤]:

- التدخل الخارجي ليس سبب الأزمة فقط، بل نتيجة لها.
- غياب التماسك العربي سهّل عمليات الاختراق السياسي، الأمني، والاقتصادي.
- العمق الجغرافي العربي أصبح ساحة تنافس نفوذ، لا مجال سيادة جماعية.

وهذا التحليل يضع المسؤولية الأساسية داخل البنية العربية نفسها، لا في الخارج فقط، وهو طرح نقدي مهم في الدراسات الإقليمية.

التوصيات:

١. تصحيح العلاقة بين الدولة والمجتمع

تؤكد التوصية الأولى أن إصلاح النظام الإقليمي العربي يبدأ من الإصلاح الداخلي للدولة، عبر بناء علاقة تبادلية إيجابية تقوم على استجابة الدولة لمطالب المجتمع (مدخلات) و تحقيق سياسات عامة عادلة وفعالة (مخرجات)، ويرتبط هذا الإصلاح بترسيخ مفاهيم: الأمن الإنساني ، التنمية الشاملة ، الديمقراطية التشاركية وحقوق الإنسان وهي عناصر تُعد شرطًا بنيويًا لبناء دول مستقرة وقادرة على الانخراط الإقليمي الفعّال[٥].

٢. المصالحة السياسية داخل النسق الإقليمي العربي

تنتقل التوصية الثانية من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي، حيث تدعو إلى مصالحة سياسية عربية شاملة تقوم على إعادة إحياء مفهوم الانتماء القومي العربي، لا بوصفه شعارًا أيديولوجيًا، بل كإطار جامع للمصالح المشتركة.

وتُبرز هذه التوصية أن الروابط الثقافية والتاريخية والدينية تمثل رأس مال رمزي مهدر، اضافة الى إعادة تفعيلها يمكن أن يشكّل أساسًا لإعادة بناء الثقة بين الدول العربية، وهو ما يمهّد لتجاوز حالة التفكك والتشرذم داخل النظام الإقليمي.

من خلال النتائج والتوصيات، يتضح أن المقالة تقدّم تشخيصًا بنيويًا عميقًا لأزمة النظام الإقليمي العربي، يبدأ من اختلال علاقة الدولة بالمجتمع، ويمتد إلى ضعف العلاقات العربية البينية، وينتهي بفتح المجال أمام التدخلات الخارجية. كما تطرح إصلاحًا تدريجيًا يبدأ من الداخل الوطني وينتهي بإعادة بناء النسق الإقليمي على أسس تكاملية وقومية مشتركة.

التقييم النقدي للمقالة :

يتضمن هذا المقال عددًا من نقاط القوة التي تعكس أهمية الموضوع المطروح، إلى جانب بعض نقاط الضعف المنهجية والتحليلية التي أثّرت في مستوى المعالجة العلمية. ويسعى هذا التقييم النقدي إلى إبراز الجانبين بهدف تقديم قراءة متوازنة تسهم في تطوير الدراسة وتحسين جودتها[٦].

١. **نقاط القوة:** يتميز المقال باختياره موضوعًا معاصرًا يحظى بأهمية استراتيجية واضحة، ما يجعله مرتبطًا بالواقع الراهن وقابلًا للنقاش العلمي. كما تتسم إشكاليته بالوضوح، مع عرض منظم للأفكار يسهل على القارئ متابعة مسار التحليل. ويُحسب للكاتب قدرته على الربط بين العوامل الداخلية والخارجية في تفسير الأزمة، مما يمنح الدراسة نظرة شمولية ومتوازنة.

٢. **نقاط الضعف:** يعاني البحث من غياب إطار نظري واضح يمكن أن يوجّه عملية التحليل ويمنحها انسجامًا منهجيًا؛ إذ لم يتم توظيف نظرية أو نموذج تحليلي محدد يساعد على تفسير الظواهر المدروسة وربط النتائج

بالسياق النظري العام، الأمر الذي أضعف العمق التحليلي للبحث.كما يلاحظ الاعتماد المفرط على الطابع الوصفي في عرض المعطيات والأحداث، مقابل ضعف واضح في مستويات التفسير والتحليل المقارن. فقد اكتفى الباحث بسرد الوقائع دون تفكيك أسبابها أو مقارنتها بتجارب إقليمية أو دولية مماثلة، وهو ما حدّ من القيمة التفسيرية والاستنتاجية للدراسة. ويُسجَّل أيضًا محدودية الاستشهاد بالدراسات الحديثة، ولا سيما تلك الصادرة بعد عام ٢٠٢٠، رغم ما شهدته المنطقة العربية من تحولات سياسية وإقليمية مهمة خلال هذه الفترة.

ومن منظور نقدي، كان من الممكن تعميق التحليل عبر مقارنة النظام الإقليمي العربي بأنظمة إقليمية أخرى، اضافة الى توظيف مفاهيم مثل الأمن الإقليمي، الحوكمة الإقليمية، أو الفاعلين من غير الدول.

يمكن القول إن المقالة تمثل مساهمة مهمة في تشخيص واقع النظام الإقليمي العربي في ظل التحديات الراهنة، لكنها تبقى أقرب إلى الدراسة الوصفية منها إلى التحليل البنيوي العميق. ويُعد تطوير الإطار النظري والمنهجي شرطًا أساسيًا لتعزيز القيمة العلمية لمثل هذه الدراسات، خصوصًا في ظل التحولات المتسارعة التي تشهدها المنطقة العربية. (٧)

قائمة المصادر:

() خميس حرام، والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ٢٠٠٣، ص ٥٣.

() سيد أحمد، فوجيلي، تطور الدراسات الأمنية ومعضلة التطبيق في العالم العربي، ابو ظبي دولة الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ٢٠١٢، ص ٤٩.

()على محافظة، وآخرون، الجامعة والتكتلات العربية، جامعة الدول العربية الواقع والطموح، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣، ص ص ٨٠٥- ٨٠٦.

()عامر مصباح، الأمن المجتمعي دراسة النماذج النظرية القاهرة دار الكتاب الحديث، ٢٠١٥، ص١٤.

()عامر مصباح، التحليل الإقليمي للعلاقات الدولية، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ٢٠١٤، ص ٣٢٣.

()علي الدين هلال النظام الإقليمي العربي في مرحلة التحول، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٢، ص ص ١٣-١٤.

() محمد، مجدان، موقع النظام الإقليمي العربي ودوره في السياسة العالمية دراسة تحليلية مستقبلية، الجزائر : دار الهومة، ٢٠١٥، ص١١